المحاضرة رقم 01: الوساطة المالية

تمهيد:

لقد تطور النشاط الاقتصادي واتسعت آفاقه وتشعبت قنواته وتعقد أداؤه، فلم يعد التبادل يتم ما بين مجموعة من الأشخاص تعرف بعضها بعضا، وإنما أصبحت الحاجة إلى ظهور أطراف جديدة مهمتها جمع الأموال وإعادة توزيعها ضرورة حيوية بالنسبة لتطور الاقتصاد واستمرار توسعه، ومن هنا جاءت الوساطة المالية كحلقة ربط ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، والمهمة الأساسية لهذه الوساطة المالية هي تدبير التمويل اللازم للمنتجين والتجار والحرفين وحتى الأفراد، وبالتالي فهي تمثل فضاء أمام أصحاب الفائض لتوظيف فوائضهم، وأمام أصحاب العجز المالي لتلبية حاجاتهم إلى التمويل، إلا أن وجود مثل هذه العلاقة المالية المباشرة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي يترتب عليه ظهور مجموعة من المصاعب للطرفين.

1- الصعوبات الناجمة عن العلاقة المالية المباشرة:

إن إقامة علاقة مالية مباشرة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي أمر ممكن، ولكن وجود مثل هذه العلاقة التمويلية تصادفها مجموعة من الصعوبات بالنسبة للطرفين، ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

*تظهر هذه العلاقة المباشرة مشكلة أولى تتمثل في صعوبة تعارف طرفي العلاقة.

*حتى وإن تم التعارف ما بين هذين الطرفين، فليس من السهل أن يكون هناك توافق في الرغبات من حيث الزمان والمكان.

*والمشكلة الثالثة هي صعوبة توافق الرغبات من حيث المبلغ.

*أما الصعوبات الرابعة تتمثل في عدم قدرة المقرض على تقدير كل الأخطار المحتملة مما يضعف من فرص التوظيف الجيد للأموال، ويقلل من إمكانيات الاستعمال الأمثل للموارد.

*كما أن العلاقة المالية المباشرة تدفع إلى تجميد الأموال المقروضة إلى غاية تاريخ التسديد، وهو أمر لا يخدم أصحاب الفائض المالي خاصة.

إن هذه الصعوبات لا تسمح بخلق الظروف الملائمة للاستعمالات المثلى لموارد التمويل المتاحة، وأكثر البدائل الممكنة من الناحية العملية هي إقامة علاقة تمويل غير مباشرة تمثل الوساطة المالية حلقتها الأساسية.

2- طبيعة الوساطة المالية:

يبرر وجود الوساطة المالية طرفان أساسيان:

* أصحاب الفائض المالي: هم أولئك الذين تفوق مداخيلهم مجموع النفقات التي يقومون بها، وتبعا لذلك، فهم يمثلون الطرف الذي له القدرة على التمويل، والأهداف التي تحركهم هي محاولة البحث عن أفضل التوظيفات لهذه الفوائض.

* أصحاب العجز المالي: وهؤلاء على عكس الطرف الأول، يفوق فيض نفقاتهم في العادة مجموع المداخيل التي يحصلون عليها، وبالتالي يجدون أنفسهم في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية عجزهم، ولذلك فهم يمثلون الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل.

فالوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة. فهي تخلق قناة جديدة تمر عليها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، حيث تقوم هذه الهيئات بتعبئة الإدخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح قروض إلى أطراف أخرى، وبهذه الطريقة فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما الحالية وأهدافهما المستقبلية، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل، والذين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل، والوساطة المالية هي الهيئات التي تربط بينهما، فهي تجمع فوائض التمويل من جهة وتقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي.

3- أهمية وجود الوساطة المالية:

بناءا على ما سبق، فإن وجود الوساطة المالية في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية، ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم، ولكن لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل، وفيما يلي نتناول أهمية وجود الوساطة المالية بالنسبة لكل طرف من أطراف علاقة التمويل.

3-1- بالنسبة لأصحاب الفائض المالي:

بالنسبة لهذه الفئة من الأفراد، سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة، نذكر أهمها فيما يلي:

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة، نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين.
- يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.
- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر.

– يعفي وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقرضين المحتملين.

3-2- بالنسبة لأصحاب العجز المالي:

إن الوساطة المالية لا توفر مثل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي فقط، بل تسدي خدمات أخرى إلى أصحاب العجز المالي، ويستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب التالية:

* توفر الوساطة المالية للأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي.

* يجنب وجود الوساطة المالية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية.

* كما أن وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف اقل نسبيا فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقترضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية وبمدة تجميد الأموال.

3-3- بالنسبة للوساطة المالية ذاتها:

لا تقوم الوساطة المالية بهذه الخدمات من دون مقابل، وإنما تستفيد من الكثير من المكاسب، من أهمها:

– تستفيد أولا من الفائدة على القروض، وتعتبر هذه الفائدة من المداخيل التي تعظم عائداتها.

– استعمال موارد غير مكلفة في الغالب مثل الودائع الجارية وهي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية، حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع.

- يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع.

3-4- بالنسبة للاقتصاد ككل:

إن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب:

– تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

– يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.

- تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الجديدة.

4- أنواع الوساطة المالية:

تضم الوساطة المالية البنكية شبكة واسعة من المؤسسات تتنوع وتتعدد من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطور هذا الاقتصاد ذاته، ونمطه التنظيمي وقدرته الوظيفية، ويمكن حصر هذه المؤسسات في نوعين:

- المؤسسات المالية النقدية.
- المؤسسات المالي غير النقدية.

4-1- المؤسسات المالية النقدية (البنوك): يمكن تصنيف هذه المؤسسات في نوعين

4-1-1 البنك المركزي: هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة. وفي إطار سياسته العامة، يجب أن تخضع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية إلى اللوائح والتوجيهات التي يصدرها سواء تعلق ذلك بحجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها، أو القروض التي تقدم على منحها، كما يجب أن تخضع إلى القواعد التي يحددها عندما تتدخل في السوق النقدية، وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الصرف من أجل دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إذا استدعت الضرورة لذلك.

4-1-2 البنوك التجارية أو الأولية: المؤسسات المالية النقدية أو البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع.

ومن بين أهم الاستخدامات المتاحة أمام هذه البنوك هي القيام بمنح القروض قصيرة الأجل أو القروض التجارية، انسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها. كما أصبح بإمكان البنوك التجارية أو المؤسسات المالية النقدية قبول الودائع الزمنية سواء كانت لأجل أو ادخارية وهذا ينسجم مع تطور النظرة إلى التمويل.

4-2 المؤسسات المالية غير النقدية: إن وصف هذه المؤسسات بأنها غير نقدية لا يعني أنها لا تستعمل النقود، ولكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات المالية النقدية، حيث لا يمكن لهذه البنوك أن تحصل على ودائع جارية، وهذا هو السبب في عدم قدرتها على إنشاء نقود الودائع، وعليه فإن الجزء الأكبر من مواردها يتشكل بصفة أساسية من رؤوس أموالها الخاصة، ومن الودائع الزمنية التي تقوم عليها معظم نشاطاتها التمويلية.

ونظرا لطبيعة مواردها، فإن هذا النوع من الوساطة المالية يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى عمليات التوظيف المالي كإصدار السندات والمشاركة في مختلف المشاريع والمؤسسات بالحصول على أسهم وعلى هذا الأساس فهي تقوم بتنفيذ استثمارات طويلة الأجل مستعملة رؤوس أموالها الخاصة.

5- الوساطة المالية وتفعيل النقود:

نقصد بتفعيل النقود إدخالها واستعمالها وتنشيطها ضمن إطار الوساطة المالية. ويمكن حصر هذه الاستعمالات الممكنة في إجراء ثلاثة أنواع من العمليات: تلقي الودائع، ومنح القروض وإنشاء النقود.

5-1 تلقي الودائع:

تقبل الوساطة المالية الاحتفاظ بأموال المواطنين في شكل ودائع لفترات مختلفة قد تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية، أو طويلة كحالة الودائع الادخارية. وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد الوساطة المالية خاصة ذات البعد النقدي منها. وعلى هذه الودائع يتوقف الكثير من عمليات هذه الوساطة مثل منح القروض وإنشاء النقود.

عندما تدخل النقود إلى داخل النظام البنكي، تأخذ بعدا اقتصاديا وماليا أكثر أهمية، حيث تتحول هذه القوة الشرائية الفائضة عند بعض المتعاملين (العائلات بصفة خاصة) إلى إمكانية واسعة لخلق القرض وتوسيع النشاط. ففي النظام البنكي تصبح النقود أكثر " نشاطا "، وتجمع في هذه الحالة معظم خصائص النقود كرأس مال وما يتبع ذلك من جهد في محاولة استغلالها بشكل أكثر فعالية.

5-2- منح القروض:

من أهم الوظائف التي تضطلع بها الوساطة المالية بنوعيها هي منح القروض سواء للمؤسسات (عمومية كانت أم خاصة)، أو الحكومة أو العائلات وكذلك قطاع العالم الخارجي، وتعتمد في أداء هذه الوظيفة بصفة أساسية على الودائع التي تحصل عليها من الغير.

ولكن هؤلاء الأشخاص (مؤسسات، حكومة، عائلات وقطاع خارجي) تختلف حاجاتهم إلى النقود سواء من حيث المبلغ أو من حيث المدة وذلك تبعا لطبيعة النشاط الذي يقومون به وحجمه، ودور الوساطة المالية أن تقوم بتلبية هذه الرغبة بمنحهم قروضا تتلاءم مع خصائص النشاط، وبصفة عامة يمكن حصر أنشطة القرض في ثلاث فئات أساسية: قروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال)، قروض متوسطة وطويلة الأجل(قروض الاستثمار)، وقروض تمويل العمليات الخارجية، كما تجتهد هذه البنوك في تلبية رغباتهم من حيث مبلغ القرض.

5-3- إنشاء النقود:

إن البنوك التجارية بإمكانها أن تمنح قروضا تفوق ما لديها من نقود حقيقة، وهذه القروض هي بالأساس قروض ائتمانية، أي ناجمة عن مجرد تسجيل محاسبي لعمليات الإيداع والقرض، واستعمال الشيكات في التداول. في هذه الحالة يسمى هذا النوع من إنشاء النقود بنقود الودائع. كما تستعمل الوساطة المالية العديد من أدوات الربط كالحسابات ومختلف وسائل الدفع المستعملة إلى غير ذلك.